

مجلس الدولة الفرنسي يؤيد حظر ارتداء لاعبات الكرة للحجاب



(باريس - أ ف ب)

أيد مجلس الدولة الفرنسي الخميس، حظراً على ارتداء لاعبات كرة القدم للحجاب، ضمن إطار قضية أثارت احتجاجات من الطبقة السياسية، ودعوات إلى تشريع موضوع الرموز الدينية في الرياضة.

واعتبر مجلس الدولة في قراره، أن اللاعبات مستخدمات من أجل القيام بخدمة عامة، وبالتالي لا يخضعن لواجب «الحياد»، ولكن يمكن للاتحاد الفرنسي لكرة القدم أن يسن القوانين التي يراها ضرورية لـ«حسن سير» المباريات.

وأوضح مجلس الدولة في بيان صحفي، أن الاتحادات الرياضية المسؤولة عن ضمان حسن سير الخدمات العامة المنوطة بإدارتها، يمكنها أن تفرض شرط الحياد على اللاعبات من ناحية الملابس أثناء المنافسات والأحداث الرياضية، من أجل ضمان حسن سير المباريات، ومنع أي صدام أو مواجهة.

وكانت مجموعة النساء المسلمات، والتي تعرف بـ «المحجبات»، طعنن بالمحكمة في شرعية المادة الأولى من لوائح

الاتحاد الفرنسي للعبة التي تحظر، منذ عام 2016، «ارتداء أي علامة أو ملابس تظهر بوضوح الانتماء السياسي أو الفلسفي أو الديني أو النقابي». واستندت بشكل خاص إلى قوانين الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» التي سمحت للاعبات منذ 2014 بالمشاركة في المسابقات الدولية بالحجاب

وحصلت هذه المجموعة على دفعة إيجابية الاثنين، عندما خلص المستشار القانوني للدولة إلى أن القاعدة غير مبررة من خلال اعتبار أنه لا يوجد «تبشير» ولا «استفزاز» بمجرد ارتداء الحجاب أو «ضرورة الحياد»، ما أدى إلى موجة من الإدانات السياسية

وقال وزير الداخلية جيرالد دارمانان المتشدد في تطبيق القوانين والأنظمة الثلاثة: «آمل بشدة في أن يحافظ (القضاة) على الحياد في الملاعب الرياضية

وتابع قائلاً: «إن المحجبات يأملن في توجيه ضربة قاضية للجمهورية، وإنه لا يجب أن يرتدين ملابس دينية عندما يمارسن الرياضة، فعندما تلعب كرة القدم، لا تحتاج إلى معرفة دين الشخص الذي أمامك». كما تعالت أصوات أخرى من الحزب الجمهوري المحافظ والتجمع الوطني اليميني المتطرف

وكتبت زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبن، عبر صفحتها على موقع تويتر: «لا للحجاب في الرياضة. وسنُصدر قانوناً لضمان احترامه

وفي المقابل، قالت محامية جماعة «المحجبات» ماريون أوجيه، إنها استاءت من هذا القرار الذي يهز العلمانية وحرية التعبير، ويقوض ثلاثين عاماً من الاجتهاد القضائي بشأن هذه المسألة